

حركة طالبان تنسف الآمال بتسوية مع كابول

أكد إصرار حركة طالبان على القيام بهجمات ضد قوات الأمن والجيش الأفغانين ترجيحاً للمحلين بأن التنظيم لن يُوقف عملياته في البلاد ما لم تقبل كابول بشروطه على الرغم من إبرام اتفاق مع الولايات المتحدة يفترض أن ينهي هذه الأزمة، في بلد يعاني ويلات الحرب والصراعات السياسية والفقر لسنوات طويلة.

كابول - نسفت حركة طالبان كل جهود التوصل إلى تسوية مع الحكومة الأفغانية بعد أن باغتت قاعدة عسكرية جنوب البلاد فجر الجمعة أودت بحياة أفراد من قوات الجيش الحكومي.

وقتل 24 عنصر أمن في هجوم نفذته مسلحون تسللوا إلى صفوفهم واستهدفوا قاعدتهم في جنوب أفغانستان، في حين يستمر القتال في البلد الذي أنهكته الحرب مع جمود الجهود الرامية لاستئناف المحادثات مع طالبان.

طالبان تضغط على الحكومة الأفغانية عبر محاولة استعادة السيطرة على ولاية زابل التي لطالما كانت معقلاً للحركة

ويؤكد خبراء في الحركات الجهادية أن الهجوم هو رسالة مضمونة الوصول إلى كل الأطراف المتداخلة في التسوية السلمية بشأن طالبان مستعدة لزيادة وتيرة هجماتها المسلحة بهدف تحقيق المزيد من الامتيازات ترفد بها طريق المفاوضات الطويل.

وحصل الهجوم قبل الفجر في ولاية زابل في حين تواجه أفغانستان أزمات لا حصر لها بينها تصعيد طالبان أعمال العنف التي ضعفت عملية سلام مفترضة.

ويأتي ذلك بينما تزايدت حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد، الذي لن يستطيع كابول التصدي له في هذه الظروف، فضلاً عن العداء السياسي الذي جعل الرئيس أشرف غني ومناقبه عبدالله عبدالله يدعيان الأحقية بالرئاسة.

وقال حاكم ولاية زابل رحمة الله برمالي إن "عدداً من المتسللين فتحوا النار على رفاقهم أثناء نومهم"، في هجوم اعتبر من بين الأكثر دموية منذ وقعت الولايات المتحدة الشهر الماضي على اتفاق مع طالبان ينص على انسحاب القوات الأميركية من البلاد.

جبال طالبان التي واصل عناصرها هجماتهم في أنحاء البلاد على الرغم من التوقيع على الاتفاق مع الولايات المتحدة في 29 فبراير.

ويأتي التصعيد المستمر للعنف في الوقت الذي واصلت فيه الولايات المتحدة مناشدة القادة في كابول للمضي قدماً في الجهود المبذولة للتعامل مع طالبان وحل أزمتهم السياسية التي قسمت الحكومة.

وفي تغريدة بمناسبة عيد النوروز رأس السنة الفارسية، دعا زلمي خليل زاد المفاوض الأميركي الذي توسط للتوصل إلى الاتفاق مع طالبان، القادة الأفغان إلى الاستفادة من "الفرصة التاريخية المتاحة للسلام" والعمل مع طالبان لاحتواء جائحة كورونا.

ولا تزال كل من طالبان والحكومة على خلاف بشأن تبادل أسرى مقترح كان يفترض أن يمهد الطريق لبدء محادثات بين الجانبين.

ونص الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان على أنه يتعين على الحكومة الأفغانية التي لم توقع عليه، إطلاق سراح نحو 5000 سجين من طالبان قبل بدء المحادثات "بين الأفغان" أنفسهم.

إلا أن الرئيس غني وافق فقط على الإفراج عن 1500 سجين، على أن يطلق سراح الباقين مع بدء المفاوضات. ورفضت طالبان العرض ولم تبدأ الحكومة إطلاق سراح السجناء كما كان مقرراً السبت الماضي.

وذكر التلفزيون الأفغاني الرسمي أن الحكومة وجهت الخميس الماضي القوات المسلحة باستئناف أعمال القتال ضد طالبان.

وكانت كابول قد علقت سابقاً عملياتها ضد الحركة مع بدء عملية تقليص العنف التي أدت إلى توقيع اتفاقية سلام، كما يضغط الاتفاق الأميركي مع طالبان على الحكومة الأفغانية لدفعها إلى الدخول في مفاوضات مع الحركة من أجل التوصل إلى "وقف إطلاق نار دائم ونافذ"، وبدأت واشنطن بسحب جنودها من قاعدتين عسكريتين في أفغانستان كجزء من الاتفاق.



سجون تخفي خلفها الحقيقة

شكوك في مراعاة تركيا سلامة السجناء من كورونا

أنقرة تغرق في إشاعة تطبيق حقوق الإنسان

اتسعت شكوك المراقبين السياسيين والمنظمات الدولية حول الرواية التركية المتعلقة بسلامة السجناء التركية من أخطار تفشي وباء كورونا، بعد أن أكدت السلطات القضائية بأن أوضاع تلك المؤسسات تحت السيطرة، خاصة بعد تزايد الدلائل على استمرار التراخي في معالجة أزمات المعتقلين وخاصة السياسيين منهم.

بدأت رواية السلطات القضائية التركية بشأن خلو المؤسسات السجنية بالبلاد من أي حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد بين المعتقلين والسجناء مهزوزة خاصة وأن الاتهامات التي وجهت لأنقرة تعطي عكس ذلك تماماً.

وتعج السجون التركية بمعارضين وصحافيين لطالما أعربوا عن رفضهم لسياسات الرئيس رجب طيب أردوغان السلطوية وتداعياتها الوحشية على الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد. وفي محاولة للرد على كل الانتقادات على ظروف السجناء، نفى وزير العدل عبد الحميد غول خلال مؤتمر صحفي الجمعة وجود أي إصابة بفيروس كورونا داخل السجون.

وقال إن "كافة الاحتياطات التي اتخذت مع الموظفين والسجناء ضد وباء كورونا كانت مجدية ولا توجد حتى الآن أي إصابة في السجون".

وأوضح أنه من ضمن الإجراءات المتبعة في السجون أنه لا يمكن سوى للمحامين فقط الاجتماع في ما بينهم ويتم ذلك في شكل حلقات مغلقة.

وأشار إلى أنه تم اتخاذ جميع أنواع الاحتياطات "لكل من موظفيها والسجناء والمحجزين في السجون بكافة أرجاء البلاد"، لافتاً إلى أنه تم منح حقوق إضافية للسجناء باستخدام الهاتف.

وشدد على أن السلطات ستتحذّر كل الاحتياطات لمنع السجناء وعائلاتهم من التعرض لهذا الخطر وسيتم اتخاذ خطوات أخرى لحمايتهم أكثر في المستقبل.

وتعتقد أوساط حقوقية تركية أن الرواية الرسمية جاع مرتبكة، خاصة أنه لا توجد هوامش لتحرك المنظمات



عبد الحميد غول لا وجود لأي إصابات بفيروس كورونا داخل السجون

الصحي تعد جُرمًا، من فضلكم الالتزام الكامل، ولا ينبع هذا الالتزام من خوف العقوبات القانونية بل من أجل مستقبل أطفالنا وبلدنا".

وسارت جمعية العقوبات الجنائية، وهي منظمة حماية حقوق السجناء بتركيا، إلى مساندة الإجراءات الحكومية في هذا الشأن.

وقالت في بيان مؤخرًا إنه "لا مشاكل صحية مرتبطة بكورونا في السجون التركية وأن أي معتقل يشكو من مرض يُفحص". وأضافت "لذلك يمكن القول إن الوباء لم يصل إلى النزائين. ونأمل أن تكون هذه هي الحقيقة".

ورغم كل التصريحات إلا أن الشكوك لطالما لاحقت السلطات التركية في هذا الضمان لتاريخها السيء مع المعتقلين خاصة منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة قبل نحو 17 عاماً.

وسلط تقرير وزارة الخارجية الأميركية لعام 2019 بشأن حقوق الإنسان في تركيا الصادر مؤخرًا الضوء على انتهاكات حقوقية كبرى.

وقال التقرير إن تركيا قيدت الحريات الأساسية وعرضت سيادة القانون للخطر عبر تشريع فضفاض لمكافحة الإرهاب.

ونسب موقع آحول تركية لمنسقة برنامج تركيا في مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، ميريان طاهر أوغلو قولها إن "تقرير وزارة الخارجية يقدم لمحة شاملة عن حالة تركيا السجنية في حقوق الإنسان، ويعرض بوضوح تجاهل الحكومة التركية الكامل لأبسط الحقوق والحريات لمواطنيها".

وأيدت منظمات حقوقية دولية بما فيها فريدوم هاوس تلك النظرة مع استمرار السلطات التركية في قمع المعارضين على وجه التحديد، في وقت تترك ملاحقة المشتبهين بعلاقتهم بالجماعات الجهادية المتشددة.

مزيد من الاعتقالات في تركيا بذريعة نشر أخبار الفايروس

اتسعت شكوك المراقبين السياسيين والمنظمات الدولية حول الرواية التركية المتعلقة بسلامة السجناء التركية من أخطار تفشي وباء كورونا، بعد أن أكدت السلطات القضائية بأن أوضاع تلك المؤسسات تحت السيطرة، خاصة بعد تزايد الدلائل على استمرار التراخي في معالجة أزمات المعتقلين وخاصة السياسيين منهم.

بدأت رواية السلطات القضائية التركية بشأن خلو المؤسسات السجنية بالبلاد من أي حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد بين المعتقلين والسجناء مهزوزة خاصة وأن الاتهامات التي وجهت لأنقرة تعطي عكس ذلك تماماً.

وتعج السجون التركية بمعارضين وصحافيين لطالما أعربوا عن رفضهم لسياسات الرئيس رجب طيب أردوغان السلطوية وتداعياتها الوحشية على الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد. وفي محاولة للرد على كل الانتقادات على ظروف السجناء، نفى وزير العدل عبد الحميد غول خلال مؤتمر صحفي الجمعة وجود أي إصابة بفيروس كورونا داخل السجون.

وقال إن "كافة الاحتياطات التي اتخذت مع الموظفين والسجناء ضد وباء كورونا كانت مجدية ولا توجد حتى الآن أي إصابة في السجون".

وأوضح أنه من ضمن الإجراءات المتبعة في السجون أنه لا يمكن سوى للمحامين فقط الاجتماع في ما بينهم ويتم ذلك في شكل حلقات مغلقة.

وأشار إلى أنه تم اتخاذ جميع أنواع الاحتياطات "لكل من موظفيها والسجناء والمحجزين في السجون بكافة أرجاء البلاد"، لافتاً إلى أنه تم منح حقوق إضافية للسجناء باستخدام الهاتف.

وشدد على أن السلطات ستتحذّر كل الاحتياطات لمنع السجناء وعائلاتهم من التعرض لهذا الخطر وسيتم اتخاذ خطوات أخرى لحمايتهم أكثر في المستقبل.

وتعتقد أوساط حقوقية تركية أن الرواية الرسمية جاع مرتبكة، خاصة أنه لا توجد هوامش لتحرك المنظمات

وقال إن "عدداً من المتسللين فتحوا النار على رفاقهم أثناء نومهم"، في هجوم اعتبر من بين الأكثر دموية منذ وقعت الولايات المتحدة الشهر الماضي على اتفاق مع طالبان ينص على انسحاب القوات الأميركية من البلاد.

طهران تخفي ارتباكها بالترويج للصمود أمام القيود الأميركية

سعت إيران مرة أخرى إلى إظهار أنها متماسكة بوجه العقوبات الأميركية القاسية محاولة التسويق لجدوى إجراءات مكافحة فايروس كورونا، بعد أن باتت البلاد، التي تعاني من أزمات متنوعة على كافة الأصعدة، بؤرة لهذا الوباء، الأمر الذي يخفي ارتباكاً شديداً لدى السلطات التي دخلت في طريق مسدود بسبب تضيق واشنطن على تحركاتها.

طهران - حاول الزعيم الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي الجمعة الترويج للصمود ببلاده أمام قيود الولايات المتحدة، التي أنهكتها وجعلتها تغرق في أزمة وباء فايروس كورونا الذي حصد مئات من الأرواح.

وفي كلمة نقلها التلفزيون الرسمي في بث مباشر بمناسبة السنة الفارسية الجديدة "النوروز" لم يتوان المرشد الأعلى في التسويق للتضحيات "المبهرمة" التي قدمها الإيرانيون في التصدي لكورونا في البلد الأكثر تضرراً من الفايروس في الشرق الأوسط.

وقال إن "العالم الماضي كان صعباً على الإيرانيين الذين واجهوا العقوبات الأميركية والسيول وتفتي كورونا الذي أودى بحياة

أكثر من 1200 شخص وأصاب نحو 20 ألفاً".

وقال خامنئي "هذه التضحيات قدمتها أطقم الأطباء والممرضات والمعالجون والمساعدون والعاملون في المستشفيات".

وبدا الزعيم الإيراني الأعلى في صحة جيدة على الرغم من شائعات تحدثت عن إصابته بالفايروس الذي أودى بحياة 1284 إيرانياً.

ونفى مسؤولون مقربون من خامنئي هذه الشائعات عندما اتصلت بهم رويترز الأربعاء.

وبخلاف خطبه النارية المعتادة امتنع خامنئي عن مهاجمة الولايات المتحدة، عدو إيران اللدود في كلمته بمناسبة السنة الجديدة. وقال "استفادت إيران من العقوبات الأميركية. لقد جعلتها مكنتية ذاتياً في كافة المجالات".

وزادت الخلافات بين الولايات المتحدة وإيران منذ العام 2018 بعدما انسحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي، الذي أبرمته إيران مع 6 قوى عالمية وأعاد فرض عقوبات خنقت اقتصادها.

ووجهت واشنطن ضربة قوية لطهران عندما قتلت قائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني، بينهم بنشر

تفكيك خلية روسية تجمع تبرعات لداعش

موسكو - أعلنت وكالة الاستخبارات الروسية الجمعة أن جهاز الأمن الاتحادي أوقف أنشطة خلية سرية تابعة لداعش تجمع تبرعات للتنظيم المتطرف.

ونقلت وكالة سبوتنيك الروسية للأبناء نقلاً عن بيان لوكالة الاستخبارات أن الخلية جمعت تبرعات تقدر بنحو مليوني روبل (حوالي 26 ألف دولار)، لكنها لم تذكر بالتفصيل عدد أعضائها.

وتم تنفيذ العملية الخاصة بالتعاون مع خدمة المراقبة المالية الاتحادية في شبه جزيرة القرم وكوسو وضواحي روستوف.

وانشأ المعتقلون شبكة إقليمية لجمع وتحويل الأموال، تحت ستار الصدقة،

وتحوّل تلك المبالغ إلى حسابات الإرهابيين وشركائهم.

وكشفت أجهزة الأمن الروسية خلال الأشهر الأخيرة من حملاتها ضد الخلايا النائمة للتنظيم، في تحرك يقول خبراء إنه يؤكد مخاوف موسكو بشأن إمكانية انتقال داعش إلى دول الاتحاد السوفييتي سابقاً وانقالات الأمور أكثر في هذه المناطق.

وكان الأمن الاتحادي الروسي قد أعلن في الشهر الماضي إيقاف عنصر في خلية سرية، حوّلت لمصلحة داعش مبلغاً يعادل نحو 400 ألف دولار.

وأكّد رئيس الاستخبارات الكسندر بورتنيكوف في وقت سابق أن داعش تحاول الانتقال إلى آسيا الوسطى تهديدات عناصره للدول الغربية.

